مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٩/٨

المقومـــات الاقتصـــادية في مشروع دســـتور مصر العـربية

تتوجه جماهير الشـعب فى مصر يوم السـبت ١١ سبتمبر لثـانى اسـتفتاء تاريخى تدلى فيه برايها خلال اسبوع ، وهو الاستفتاء على مشروع الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية . وتتضمن احكام هذا الدسـتور عددا من الاحكـام والمبـادىء الاقتصـادية البالغة الاهميـة نناقشـها فيمـا يلى بشىء من الايجاز .

اول هذه المبادىء وأهمها على الاطلاق هو ان « الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات » ولسنا فى حاجة لان ندخل هنا فى مناقشة مستفيضة حول معنى النظام الاشتراكى المقصود فقد مارسته جماهير شعبنا بنفسها طوال السنوات العشر الماضية ، وهو يعنى على اى حال النظام الاقتصادى الذى يسيطر فيه الشعب — دون طبقة من الطبقات — على كل ادوات الانتاج ويوجهها لمصلحته هو نفسه بكل فئاته لنفع اجياله الحالية والمستقبلة ، فى مجتمع يزيد فيه الانتاج ويتنوع سنة بعد اخرى وتتحقق فيه للمواطن فرصة متكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .. اى فى مجتمع تتحقق فيه الحرية الاجتماعية .

ولهذا فقد نص مشروع الدستور ايضا على أن **« يسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة »** وليس معنى سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج أن يتملك الشعب — على وجه التعميم — كل هذه الادوات عن طريق تأميم ما بقى منها فى يد الافراد مثلا ، **وليس معناه الغاء الملكية الخاصة كما انه لا يعنى ايضا المساس بحق الارث الشرعى المترتب على هذه الملكية الخاصة** أبدا .. بل أن فى أحكام مشروع الدستور نفسه ما يؤكد ان **« الملكية الخاصة مصونة »** بل واكثر من ذلك انه **« لا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى »**، كما أن **«حق الارث مكفول »** بنص الدستور .

وبعبارة أخرى فقد كفلت المبادىء الهامة الواردة فى مشروع الدستور حدودا واضحة للملكية الفردية وللقطاع الخاص يزاول حريته فيها فى رعاية القانون ، وتحت اشراف الشعب ايضا وسيطرته « بما يحول دون الاستغلال » ومن الواضح أن ارساء دعائم هذه المبادىء الهامة فى مشروع الدستور الدائم لمصر اشارة صريحة الى شعورنا بأننا قد جاوزنا فترة الانتقال من نظام الاقطاع والاستغلال الذى كان قائما فى الماضى قبل الثورة الى النظام الاشتراكى الذى أرست قواعده قوانين يوليو ١٩٦١ وما بعدها ، والى شعورنا ايضا بأن القطاع العام قد استقر واتسعت قاعدته — قاعدة الثروة الوطنية — بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة ، وان القطاع الخاص — ممثلا للرأسمالية الوطنية السليمة — قد ذابت مصالحه فى مصالح المجموع وأصبح له دور هام يقوم به فى تنمية الاقتصاد القومى بكفاية وبعدل .. ولهذا فقد جاء فى مبادىء مشروع الدستور الدائم انه **« لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون، ومقابل تعويض عادل »**

سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج تأتى اذن من خلال ملكيته للقطاع العام الذى يتحمل المسئولية الرئيسية فى التنمية ، ومن خلال اشرافه ومتابعته للقطاع الخاص الذى يشارك ايضا فى التنمية دون استغلال .

واذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقتضى ارتفاعا مستمرا للدخل القومى فهى تتطلب اذن مزيدا من الاستثمارات عاما بعد آخر . فلا تنمية بغير انفاق عليها ، ولا مصانع جديدة بغير استثمار فيها ، ولا طرقا جديدة ولا قنوات للرى ومصارف وسدودا الا اذا كان لدينا المال الكافى لها ... ولما كان القطاع العام هو الذى يتحمل المسئولية الرئيسية فى التنمية فمن المنطقى

اذن ان تكفل الدولة توفير الاموال اللازمة لاستمرار معدلات التنمية بما يحقق مطالب الجماهير التى يزيد تعدادها كل عام بمليون نسمة تقريبا .. وهكذا جاء النص فى مشروع الدستور على ضرورة « **سيطرة الشعب على توجيه فائض ادوات الانتاج وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة** » اى ان المدخرات الوطنية حاجة قومية وضرورة اساسية تقتضى سيطرة الشعب على توجيهها عن طريق تشجيع مدخرات القطاع العام وارباحه المحتجزة ومكافحة الاسراف فى النفقات العامة وتوخى الكفاية فى تنفيذ الاستثمارات ، وعن طريق تشجيع مدخرات الافراد والقطاع الخاص وتجميعها للمشاركة فى تمويل التنمية ..ومن هنا نص على أن «**الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه** » .

ولم يغفل مشروع الدستور الدائم **نوعا ثالثا** من أنواع الملكية اشار اليه وأكد دوره وهو **الملكية التعاونية** اى ملكية الجمعيات التعاونية التى يكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية . ومن خلال هذه الانواع الثلاثة من الملكية التى تخضع جميعا لرقابة الشعب ولها على الدولة حق حمايتها يمارس المجتمع نشاطه الاقتصادى بأسلوب التخطيط الاشتراكى . اذ «**ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد ادنى للاجور ، ووضع حد اعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول** » فالتخطيط الاشتراكى الصحيح هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية وحسن استغلال الثروات الكامنة لما فيه خير الشعب ، وزيادة نمو الدخل القومى بمعدلات تكفل ارتفاع مستوى معيشة الفرد فى مواجهة الزيادة الضخمة فى معدل نمو السكان .

ويعيد هذا النص فى مشروع الدستور الدائم تأكيد ما سبق وروده فى اكثر من موضع من مسئولية الدولة — مسئولية قاطعة وحاسمة — عن وضع خطط شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تأخذ فى اعتبارها نمو السكان ، وتعمل على تنفيذ الاستثمارات التى تكفل زيادة الدخل القومى بقدر اكبر من حجم نمو السكان حتى يرتفع مستوى معيشة المواطن العادى ، وتزيد فرص العمل فى المصانع والمزارع وفى مشروعات الطرق والمواصلات والاسكان وغيرها وبقدر يفوق الزيادة السنوية فى قوة العمل ذاتها اى فى عدد الايدى طالبة العمل من خريجى المدارس والمعاهد ومراكز التدريب وغيرها ، وبذلك يمكن امتصاص قدر من البطالة القائمة تدريجيا ، ويمكن التخطيط للقضاء عليها والوصول فى زمن محدد لمجتمع التوظيف الكامل . ومن الواضح أن العبء الاكبر فى تنفيذ خطط التنمية هذه لابد وان يقع بالضرورة على عاتق القطاع العام ، **اولا** بحكم حجمه الان ، **وثانيا** بحكم وضعه فى فى مكان القيادة فهو الذى يقود «**التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية** » ، وتبل كل ذلك ايضا لانه القطاع الذى يملكه كل الشعب ويدعمه باستمرار « **فملكية الدولة هى ملكية الشعب** ، **وتتاكد بالدعم المستمر للقطاع العام** » ، وفى ذلك ضمان لا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية وحسب ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدالة باعتبار ان هذا القطاع ملك للشعب

وبعد ، فلقد احتوى مشروع الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية على العديد من المبادىء والنصوص والقواعد المستحدثة التى تأتى من واقع التجربة التى عشناها ، وتضم خلاصة ما جاء بالوثائق الاساسية التى عبرت عن تطورنا الاقتصادى والاجتماعى خلال عشرين سنة من عمر الثورة وهى ميثاق العمل الوطنى وبيان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطنى ، وما ذكرناه هنا منها ما هو الا محاولة لتسليط الضوء على المبادىء الاساسية التى وردت عن المقومات الاقتصادية فى الدستور .

بقلم الدكتور
فؤاد هاشم
استاذ الاقتصاد — جامعة القاهرة